

تلتقي بعدد من الإعلاميات حول حلقة التوعية بمخرجات الحوار بعدن :

وثيقة الحوار الوطني الشامل تمثل خلاصة آمال وطموحات الشعب اليمني

إن للإعلام دوراً مهماً ومحورياً ومفصلياً في التوعية بمخرجات وثيقة الحوار الوطني الشامل، وتقع على الإعلاميين المسؤولية الوطنية في إنجاز تنفيذ مخرجاته على الواقع من خلال توجيه وترشيد رسائلهم الإعلامية التوعوية عبر الوسائل المختلفة كل في مجال عمله وبالتعاون مع كافة الجهات المجتمعية.

في هذا الصدد التقت (14 أكتوبر) بعدد من الإعلاميات المشاركات بحلقة النقاش التي نظمها معهد التدريب والتأهيل الإعلامي فرع عدن فخرجت بالحصيلة التالية:

أجرت اللقاءات/ إيفاق سلطان - تصوير / معاذ بن ناجي



للإعلام دور مهم في توعية المواطنين بمخرجات وثيقة الحوار وآليات تنفيذها

وطنية كثيرة تستوجب منها القيام بها إلى جانب أخيها الرجل الذي لا يمكن أن نعفيه من مسؤوليته في مساندة وتشجيع ودعم المرأة، وأضافت أنه يقع الدور الأول على الدولة والحكومة في الاعتراف الصريح الواقعي بحرية المرأة وليس بالنصوص على الورق حتى تتمكن بالفعل من القيام بمهامها وواجباتها بعد أن تصان حقوقها من خلال الدستور وبقية القوانين والتشريعات الأخرى الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية، وفي هذا السياق إذا وقفنا أمام مخرجات الحوار الوطني فإن وثيقة هذه المخرجات قد أشارت إلى أهمية دورها ومكانتها وضرورة حماية وصيانة حقوقها.

كلمتها على أن المرأة احتلت مساحة مهمة في الإعلان عن ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الإنسانية الأخرى، منها الإعلان العالمي لحقوق المرأة الذي حدد بالتفصيل هذه الحقوق ووضع الواجبات التي تقع على المرأة، لكن يمكن القول باختصار أن ميثاق الأمم المتحدة يحمي حقوق المرأة ويلزم الدول الأعضاء بحماية هذه الحقوق واحترام حريتها وإناحة فرص التعليم والعمل أمامها، وينص المساواة مع الرجل سواء في الحقوق الإنسانية أو الاجتماعية والمدنية أو في مجال المشاركة السياسية.



جميلة جميل



أسماء الحمزة

المادة الصحفية عن أهم ما خرجت به الوثيقة من قسرات مهمة وقضايا حيوية من حيث البدء بالحوار المجتمعي، وقالت أن المسؤولية تقع على كل مواطن باعتباره شريكاً أساسياً في تنفيذ مخرجات الحوار باعتباره سيكون دستوراً جديداً من خلال الاستفتاء عليه ويتوافق مع رغبات وتطلعات واحتياجات الشعب، موضحة أن الإعلام يعتبر أداة في بناء الوعي والتثقيف لدى المجتمع، داعية خلال حديثها إلى ضرورة إنشاء وخلق شراكة ومناصرة تضم الكتاب والصحفيين والإعلاميين والناشطين، من خلال تبني برامج مساندة لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وأن يعبروا عن روح المسؤولية الكاملة لمقتضيات المرحلة الانتقالية ومتطلبات وسبل إنجازها.

توصيل الرسالة التوعوية

واختتمنا لقاءنا مع الإعلامية جميلة جميل النديعة في قناة عدن الفضائية والتي تحدثت عن مشاركتها وتفاعلها وتوعيتها من خلال المواضيع الخاصة بمتابعة مجريات الحوار الوطني منذ الوهلة الأولى عبر برامجها التي تناولت واستضافت العديد من الشخصيات المهمة في المحافظة والناشطين والمثقفين والقارئ للمشهد السياسي في اليمن، مشيرة خلال حديثها إلى العديد من الصعوبات التي واجهتهم أثناء سير عملهم في تغطية الحوار الوطني الشامل إلا أنه تم تقادها والمضي قدماً في توصيل الرسالة الإعلامية الهادفة إلى المواطن بكل وضوح.

المرأة والقضايا الوطنية

بينما تحدثت الإعلامية أفرح إبراهيم من قناة عدن الفضائية قائلة: رغم الأماسة التي نعيشها في الجنوب والشمال إلا أن المرأة لها دور ينتظرها في مختلف الظروف والمسارات حيث أن هناك قضايا

المرأة في المواثيق الدولية

من جانبها ركزت الإعلامية نوال أنور خان خلال

مدير عام مكتب ضرائب عدن لصحيفة الكنوبور :

إيرادات المصلحة خلال العام الماضي بلغت (11) ملياراً و(996) مليون ريال بزيادة 19% عن العام 2012م

خفضنا نسبة ضرائب الدخل على الأرباح التجارية والصناعية من 35% إلى 20% و 15% بالنسبة للمشاريع الاستثمارية

يستحق كل الشكر والتقدير لوقوفه ودعمه المستمر لجهود المكتب من خلال تدليل الصعوبات والمشاكل التي تعترض أعماله وأنه منذ توليه قيادة المحافظة في العام 2012م أولى المكتب جل اهتمامه وبفضل ذلك الاهتمام والدعم ارتفعت معدلات التحصيل بشكل إيجابي، وفي ضريبة القات على سبيل المثال وصلت نسبة النمو في هذه الضريبة إلى معدل 33% مقارنة بالعام المقابل 2012م.

وصافي الأرباح المحققة وحساب الضريبة القانونية عليها بشرط إرفاق البيانات والمستندات المؤيدة لإقرار المكلف بحيث يتم اعتمادها من قبل الإدارة الضريبية وعلى مستوى المكلف نفسه.

نمو نسبة إيرادات المكتب

وفيما يتعلق بنسبة نمو إيرادات المكتب أفساد كزمان قائلًا أن الضرع تمكن من تحقيق نسبة نمو في إجمالي الإيرادات المحصلة بنسبة 19% خلال العام المالي 2013م مقارنة بالعام المقابل 2012م حيث بلغت الحصيلة الإجمالية (11.996.247.211) ريالاً بزيادة عن المقابل بمبلغ (1.917.846.478)، مشيراً إلى أنه ما كان تلك النتائج الإيجابية أن تتحقق لولا الجهود الكبيرة التي يبذلها موظفو الإدارة الضريبية في الإدارة العامة وفروعها بالمديريات بدعم مباشر وتشجيع متواصل من قيادة المحافظة ممثلة بالمدراء وحيد رشيد محافظ عدن والذي



عبده عبدالله كزمان

يعد مكتب مصلحة ضرائب محافظة عدن من أهم الفروع الإيرادية من خلال توليها أعمال التحصيل للإيرادات العامة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتي تساهم بشكل فاعل في ركد الخزينة العامة بالموارد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار التقت صحيفة (14 أكتوبر) بالأخ عبده عبدالله كزمان مدير عام مكتب الضرائب بالمحافظة ووجهت إليه عدداً من التساؤلات حول مهام عمل المصلحة ونسبة إيراداتها خلال العام المنصرم فكانت حصيلة اللقاء كالتالي:

أجرى اللقاء / محمد فؤاد - هشام الحاج

العمليات والتسهيلات

والقانونيين في الجانب الحكومي وبمشاركة القطاع الخاص وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي واتسمت بنصوص وأحكام القانون الضريبي رقم 2010م بالشفافية والوضوح وأعطت للمكلف امتيازات كبيرة منها: تخفيض نسبة ضرائب الدخل على الأرباح التجارية والصناعية من 35% إلى 20% وإلى 15% بالنسبة للمنشآت والمشاريع الاستثمارية، إلى جانب رفع حد الإعفاء إلى 10 آلاف ريال في ضريبة الرتببات والأجور، حيث أعطت للمكلف الحق بإجراء الربط الذاتي حيث يقوم بتحديد مجمل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وتحديد الأوعية الخاضعة للضريبة

سألناه عن كيفية تعامل المكتب مع المكلفين ومدى التسهيلات التي تقدمها الإدارة الضريبية؟
للشركات الاستثمارية والمكلفين الملتزمين بسداد المستحقات الضريبية والأنشطة الأخرى التي تقوم بها الإدارة الضريبية في مجال التوعية والتدريب للعاملين في مجال الضريبة وجمهور المكلفين المتعاملين معهم، فأجاب قائلاً: أنه منذ العام المالي 2010م صدرت منظومة قوانين حديثة بشأن الضرائب والجمارك والاستثمار قام بإعدادها خبراء من المختصين الفنيين

دعوة لتقديم إقرارات المكلفين

ووجه الكازمي خلال اللقاء الدعوة لجميع المكلفين بالتوجه إلى الإدارة العامة لمكتب الضرائب بمحافظة عدن وفروعها بالمديريات لتقديم إقراراتهم الضريبية عن دخولهم المحققة خلال العام 2013م سواء الخاضعون لضرائب الأرباح التجارية والصناعية وضرائب المن الحرة غير التجارية وغير الصناعية إلى جانب ضرائب الربح العائلي وذلك خلال الفترة القانونية المحددة لتقديم الإقرارات والتي تنتهي بتاريخ 30 أبريل 2014م وحتى لا يتعرضوا للغرامات والجزاءات المنصوص عليها في القانون، كما طالب من الجهات ذات العلاقة المتمثلة بمكتب الأشغال العامة والجمارك ومكتب الصحة والاتصالات والتربية والمواثيق ومكتب العمل والمحاكم والدوائر القضائية عدم الموافقة على إصدار أي ترخيص أو تجديد ترخيص مزاولة المهنة إلا بتقديم البطاقة الضريبية سارية المفعول لما فيه خدمة الصالح العام. وفيما يتعلق بالمهام والأنشطة التي يقوم بها المكتب في مجال التوعية الضريبية وأعمال التأهيل والتدريب أوضح أن المكتب نفذ خلال العام الماضي 2013م، برنامجاً تدريبياً في مجال الضرائب العامة على المبيعات لموظفي المكتب وفرع الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين إلى جانب إقامة دورة تدريبية في مجال التحصيل لضرائب الدخل للمدراء الماليين والوحدات الحسابية في العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمختصين بالإدارة الضريبية.